

===== الباحث / أحمد بن سليمان الشمري =====

العامل النحوي والتصريف الإعرابي

الباحث / أحمد بن سليمان الشمري (*)

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

إن الباحث في كتب التراث العربية وخاصة النحوية لا يمكنه تجاوز رجال عظيمي اسمه سيبويه فهو أب للنحو، وكتابه "الكتاب" قرآن النحو. وكتاب سيبويه وكتب النحاة من بعده وضحت القوانين النحوية التي من خلال تطبيقها يمكن ضبط اللسان عند الحديث والقراءة، واليد عند الكتابة.

لم تغفل كتب النحاة السابقين عن ضبط اللغة وتوضيح مقاصدها وترسيخ مفاهيمها، ووضعها في إطار يضمن لها البقاء والاطراد دائماً، ويبعد عنها الاضطراب والإشكال. ولم يكن اهتمامهم بنظرية العامل وكيفية التصريف الإعرابي شيئاً مستغرباً من تلك العقول أيضاً، فالذي سمع وجمع ووضح ورسخ يستحيل عدم إدراكه للنظام اللغوي كاملاً.

إن نظرية العامل هي من أزلت العوائق التي تعد عبئاً كبيراً على دارسي اللغة العربية، وهي من وضحت غوامض ثمينية، وفكت أسراراً كثيرة ولا زالت. هذه النظرية التي أعانت النحاة على تفسير مكونات الجملة وما يحدث داخلها من تغيير.

تكمن أهمية هذا البحث في بيان أهمية العامل بالنسبة للدرس النحوي، والمكانة العالية التي حظي بها العامل في نفوس النحاة المتقدمين والمحدثين، وعلاقته مع التصريف الإعرابي بقضايا الفكر النحوي، ومن الأسباب التي دعنتي إلى دراسته،

(*) ماجستير لغة عربية في النحو والصرف، وطالب في مرحلة الدكتوراه في كلية الآداب بجامعة الكويت.

العامل النحوي

كثرة المصنفات فيه، وكثرة الآراء حوله، وتضارب الأقوال فيه، والإسهامات التي قدمها العامل لتبسيط وتيسير النحو العربي، أما السؤال الذي سيجيب عنه البحث إن شاء الله فهو: لماذا هذه الثورة على نظرية العامل؟ ومن الداعي لها؟ وماذا جلبت نظرية العامل لنا؟

أما الدراسات السابقة التي طرقت هذا القضية، ودرست جوانب عديدة فيها:

- ١- نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في جامعة اليرموك بأريد عام ١٩٨٨ لوليد بن عاطف الأنصاري.
- ٢- نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية لمصطفى بن حمزة، وكانت رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا باقتراح من الدكتور تمام حسان مقدمة إلى كلية الآداب في جامعة محمد الخامس بالرباط عام ٢٠٠٤.

ومنهج في هذا البحث منهج وصفي تحليلي.

يتمركز البحث في أربعة مباحث رئيسة، مسبقة بمقدمة، ومتبوعة بخاتمة ثم قائمة المراجع والمصادر، يبدأ البحث أولا بمقدمة بينت فيها أهمية البحث، وسبب اختياره، والأسئلة التي يمكن الإجابة عنها، والدراسات السابقة في هذا الموضوع، والمنهج المتبع في هذا البحث. ثم تأتي المباحث الأربعة التي حاولت فيها أن أوسع النظر، وأبين الرأي، وأربط ما يمكن ربطه مع الآخر قدر المستطاع، والمباحث هي:

المبحث الأول: العامل عند النحاة.

المبحث الثاني: علاقة التصرف الإعرابي والعامل بقضايا الفكر النحوي.

المبحث الثالث: ماذا جرت نظرية العامل؟.

المبحث الرابع: موقف المحدثين من العامل.

===== الباحث / أحمد بن سليمان الشمري =====

المبحث الأول

العامل عند النحاة

إن النحو العربي علم لا يمكن أن يكون وليد استجابة فردية، أو تصدياً لظاهرة منتشرة، وأظن أن في سبب حفظ القرآن الكريم ما يبرر نشوء هذا العلم الذي تصدى له علماء كبار.

لقد أثبت لنا الفكر النحوي أن اللغة ما دامت متداولة فإنها تتطور، يقول الدكتور محمد الخطيب: " وما دام الناس يتحدثون بها على فطرتهم، فإن حركة التغيير اللغوي تبقى هي الأخرى على سجيتها" ^(١). فلم يصبح للعربية مشكلة تستلزم التقنين والتععيد إلا بعد ظهور الإسلام ونزول القرآن الكريم بها. فرغبة العلماء الأوائل في حفظ القرآن الكريم من اللحن، أعطاهم جهداً كبيراً وفكراً سليماً لخدمة العربية، لذلك ما زالت أعمالهم ومصنفاتهم باقية إلى يومنا هذا، فهذه - والله أعلم - من بركة القرآن الكريم الذي خدموه.

في بداية الأمر يجب أن نعرف العامل، فالعامل لغة: اسم فاعل من العمل والعمل المهنة والفعل، واعتمل الرجل إذا عمل بنفسه ^(٢). اصطلاحاً: اختلف النحويون في تحديد مصطلح العامل في النحو، ولم يقدموا تعريفاً جامعاً مانعاً له، فعرفه ابن الحاجب أنه: "العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي" ^(٣)، وعرفه خالد الأزهري: "العامل ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً" ^(٤).

والكتابة، واللفظية تظهر وهي: حروف وأسماء وأفعال.

١ ضوابط الفكر النحوي، محمد الخطيب، تقديم عبده الراجحي، ١/ ٢٠٣.

٢ لسان العرب، ابن منظور، ١٠/ ٢٨٣، مقاييس اللغة، ابن فارس، ٤/ ١٤٥. مادة (عمل).

٣ شرح الكافية، الرضي الاسترأبادي، ٧٢.

٤ شرح العوامل المئة، خالد الأزهري، ٧٣.

العامل النحوي

إن المتتبع للنحو العربي يتضح له بسهولة نضوج نظرية العامل لدى النحاة ومعرفتهم بها، بل يُعرف من خلال قراءة مصنفاتهم مدى أهميتها لديهم فضلا على الدراية بها. ويرى بعض الباحثين: " أن الأثر المادي الملموس الذي يمكن أن يعزى إليه بدء القول بالعمل بلا تحفظ هو كتاب سيبويه الذي شُحن بالحديث عن الأعمال وأحكامه، وصُمم على ضوء نظرية العامل ورتبت بحوثه وأبوابه على حسب أهميتها الإعمالية"^(١).

ولا بد من الإشارة هنا أنه بحسب ما وصلنا من كتب ومصنفات أولية للنحو، يبدو الكلام السابق صحيحا وسليما؛ فنصوص سيبويه تشير إلى أنه كان مدركا للعامل ومستعملا له في كتابه، وسأمثل بمثاليين من نصوص سيبويه التي أشار فيها إلى أن المتكلم هو صاحب المعاني المعبر عنها بواسطة الحركات، يقول سيبويه: " فأما بناء ما مضى فذهب وسمع، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمرا: اذهب واضرب، ومخبرا: يقتل ويذهب ويضرب"^(٢)، فقول سيبويه "أمرا" "مخبرا" يشعر أن المتكلم عند سيبويه هو المحدث لحركات الإعراب. وكذلك قوله غير مرة: "إذا أردت به كذا وكذا"^(٣) فهذا دليل أيضا على أن العمل للمتكلم.

اتبع النحاة سيبويه في نظريته للعامل وعملوا مثل عمله، ليس لأنه سيبويه؛ ولكن لفهمهم وإدراكهم حقيقة العامل، يقول الدكتور رياض الخوام: " وسار النحاة على نهج سيبويه في تفسير الظواهر النحوية على ضوء نظرية العامل؛ لأنهم رأوا أن النظام اللغوي العربي ينتظم بها"^(٤).

١ نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية تركيبية، مصطفى حمزة، ١٥٧.

٢ الكتاب، سيبويه، ١٢/١.

٣ المصدر السابق، ٣٤/١ ٦١/١ ٩١/١.

٤ نظرية العامل في النحو العربي تععيد وتطبيق، رياض الخوام، ١٩.

===== الباحث / أحمد بن سليمان الشمري =====

ومن أمثلة النحاة السائرين على نهج سيبويه، المبرد وابن السراج، فأبو العباس المبرد يذكر نصوصاً واضحة تدل على أن المتكلم هو المحدث للإعراب، فيقول: "فإن شئت قلت: ضربَ عبد الله فعرفتني أنه قد كان منه ضرب.....فإن قلت: ضرب عبد الله زيدا، أعلمتني من ذلك المفعول..... فإن قلت: (عندك) أوضحت المكان، فإن قلت: (يوم الجمعة) بينت الوقت"^(١).

وكذلك ابن السراج الذي تتضح معالم النظرية في كتابه الأصول، فهو يقول مثلاً: "فإن قصدتَ قصدَ الوجه بعينه قلت: ما هذا أحسن وجه رأيتَه"^(٢)، وكذلك يعنون للعوامل صراحةً ويذكر في كتابه العوامل العاملة وغير العاملة^(٣).

لقد كان كلام العلماء السابقين واضحاً في إحداث المعنى من قبل المتكلم، فهو مسبب الفاعلية والمفعولية، وهو الماسك بزمام الأمور والمتحكم بها، فتارةً يجعل زيدا فاعلاً وتارةً مفعولاً. فأى لفظة تكون خالية من الفاعلية أو المفعولية قبل دخولها في تركيب الجملة، والمتحدث يدخلها في جملة ويضفي عليها المعنى. والنحاة أسندوا هذا العمل للألفاظ جوازاً فقالوا مثلاً: "(إن) عملت عملين: الرفع والنصب كما عملت (كان) الرفع والنصب"^(٤)، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك وقسموا العامل: لفظي ومعنوي^(٥)، وهذا المنقول عنهم صحيح ونصوا عليه في مصنفاتهم، ولكن فهم كلامهم خطأً وفسر تفسيراً على غير قصدهم.

وسأذكر نصاً يبين مدى إدراك الأوائل للعامل وأن المتكلم هو المحدث للفاعلية والمفعولية عندهم، ويعاب على بعضهم عدم فهمهم له، يقول المبرد: "ففي هذا وجوه إن شئت أجريتها على هذا اللفظ فجعلت الضارب نصبا صفة وجعلت

١ المقتضب، المبرد، ١١٦/٣.

٢ الأصول في النحو، ابن السراج، ٢٣٧/١.

٣ المصدر السابق، ٨٨/١.

٤ الكتاب، سيبويه، ١٣١/٢.

٥ الخصائص، ابن جني، ١١٧.

العامل النحوي

كان وما عملت فيه الخبر^(١) ففي كلامه إشعار أن العامل المتكلم، والعامل (كان) في النص نفسه.

عندما وضع النحاة الأوائل نظرية العامل فهم أدركوا العامل حق الإدراك، وعرفوا فائدته وشموليته، ومن هذا الإدراك - بظني - أنهم نسبوا العمل للعامل والألفاظ وهذا من باب المجاز والتسامح، فهذا اللفظ آلة أتى بها المتكلم أيضاً، ونسب العمل لها ليبين منفعتها للمتكلم، وهذا لا ضير فيه في العربية، قال الرضي: "أعلم أن محدث المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها، لكنه نُسب لإحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني"^(٢)، وهذا المجاز قائم إلى يومنا هذا فنقول مثلاً: كتبت الرسالة والكتابة تنسب إلى القلم، وقد عبر محمد عرفة عن هذا القول بكلمات رصينة جميلة قال فيها: "إذا كان المتكلم هو المحدث للعامل إذن هو موجد الموجد وما دام هو موجد الموجد صح أن ينسب العمل للفعل؛ لأنه موجد الموجد، أو لأنه آلة في العمل"^(٣). بعد هذا الخوض في أقوال الأوائل، يمكن اللوم على بعض المخالفين لهم من اتجاهين^(٤):

الأول: أنهم عابوا على المتقدمين من النحاة نسبتهم العمل للعامل وهذا - بظني - فهم قاصر وعدم دراية كبيرة بما قصد الأولون.

الثاني: أن المحدثين تلقفوا دعوة ابن مضاء وبدأوا يفسرون كلامه المفهوم خطأ عن ابن جني؛ لأن ابن مضاء أتى بكلامه وعضده بآراء لابن جني. ولذلك اخترت الحديث عن رأي ابن جني وابن مضاء من العامل:

١ المقتضب، المبرد، ٤/١٢٣.

٢ شرح الكافية، الرضي الاسترأباضي، ١/٦٣.

٣ النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد عرفة، ١٣٦.

٤ سأحدث عن العامل عند المخالفين المحدثين في المبحث الرابع لاحقاً.

===== الباحث / أحمد بن سليمان الشمري =====

العامل عند ابن جني:

يبدو القول في أن ابن جني رفض فكرة العامل وانتقدها قولاً تنتقصه الدقة والأدلة، وهذا الحكم وإن كان في بداية كلامي إلا أنه واضح جلي للمنصف الذي يبحث عن الحقيقة، فابن مضاء استغل قول لابن جني وحاول إقناع الناس بثورة ابن جني على العامل. فبعد انتقاد ابن مضاء لسببويه ونظريته الفاسدة قال نصاً: "وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن جني وغيره"^(١).

إن ابن مضاء جعل من ابن جني مصداً له ليسلم من الناقدين؛ لأنه على يقين بعلم ابن جني العظيم وبقامته الكبيرة بين العلماء، وتجاهله الآخرين الذين نص عليهم (وغيره) يثبت ذلك، لقد أعطى ابن مضاء إحياء في بداية كلامه أنه يسري على نهج ابن جني في تعامله مع العامل، وفي نهاية كلامه صرح بمخالفته مع سببويه؛ فجعل قوله هو قول أهل الحق^(٢).

لقد قال ابن جني في العامل ما عجز الآخرون عن قوله، وأفرد في كتابه الخصائص أبواباً في العامل تثبت اهتمامه به، باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليه، باب القول في الإعراب، باب تجاذب المعاني والإعراب، باب في مقاييس العربية، وهذا الباب الأخير بتر ابن مضاء كلام ابن جني عما سبقه ولحقه من النص الكامل.

يقول ابن جني: "وهي ضربان: أحدهما معنوي والآخر لفظي..... أقواهما وأوسعهما القياس المعنوي..... ولأجله كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية..... وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل

١ الرد على النحاة، ابن مضاء، ٧٧.

٢ المصدر السابق، ٧٧.

العامل النحوي

لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو اشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح^(١).

من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره" وقال: " فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيداً بقوله: لا لشيء غيره"^(٢).

إن كلام ابن جني في هذا الموضوع بالذات فيه ما يعضد اقتناعه بالعامل؛ فهو يذهب إلى إعطاء العامل المعنوي قوة أكبر من العامل اللفظي، وإرجاع العامل اللفظي إلى أصله العامل المعنوي. فلا محل لانتقاد العامل في كلامه، وسياق الحديث في عبارة ابن جني لا تدل بتاتا على رفضه لنظرية العامل، بل هدفه التفصيل في العوامل وبيان قوتها، وبيان منفعة العامل للمتكلم، وأن المتكلم له خصوصيته في استعمال اللغة.

إن الجزم بنقد ابن جني لنظرية العامل ينقصه الدليل والحجة، بل على العكس تجد في خصائص ابن جني ما يثبت ولعه بالعامل والأخذ به فمثلاً قوله: "اختار عمل الفعل الثاني؛ لأنه العامل الأقرب"، وقوله: "العامل غير مؤثر في المبني"^(٣)، وهذه أظنها أدلة تثبت عكس الكلام المنسوب إليه، فلا يمكن الجزم برأي لابن جني في أي مسألة ما ينتبع سطور معينة ويتر بعضها عن بعض في كتاب واحد فقط، وهذا الكتاب فيه ما يعكس المنسوب إليه، فما بالك بمسألة مثل إلغاء نظرية العامل.

١ الخصائص، ابن جني، ١١٧.

٢ الرد على النحاة، ابن مضاء، ٧٧.

٣ الخصائص، ابن جني، ٤١٩/١٣٢.

===== الباحث / أحمد بن سليمان الشمري =====

إن العامل يجب أن يكون له حظ أكبر وأوسع عند ابن جني إذا كان يدعو لإلغائه، ولا يضع له أبوابا مفردة ويقوي المعنوي على اللفظي ثم ينقض كلامه، ولا يمكن لابن جني أن يهمل قضية مثل إلغاء العامل في كتبه ومصنفاته الكثيرة والعظيمة الأخرى، أو يغفل ذهنه عنها إذا كان مقتنعا بها.

العامل عند ابن مضاء القرطبي:

لقد تثار ابن مضاء القرطبي على نظرية العامل ودعا إلى إلغائها، وتخليص النحو منها، وهذه الدعوة بعيدا عن كونها انعكاسا لمذهبه الظاهري يمكن أن تفهم أنها دعوة لتيسير النحو العربي، ولقيت هذه الدعوة صداها في القرن العشرين من العلماء المحدثين والباحثين المعاصرين.

سأذكر جملة نصوص لابن مضاء القرطبي بتصريف؛ لأنها مترامية وبعيدة عن بعضها في كتابه الرد على النحاة؛ وأغلبها يرتبط ببعض، يقول ابن مضاء: " قصدي من هذا الكتاب أن أحذف ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"، وينكر على سيبويه أنه جعل العامل محدث الإعراب ويقول: "ذلك بين الفساد" وينكر على ابن جني ويقول: "وهذا قول المعتزلة" وأشار إلى أن قوله هو قول أهل الحق، وقال: "أن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا ولا يقول به أحد من العقلاء والعوامل النحوية لم يقل بعملها عاقل؛ لأنها لا تفعل بإرادة أو طبع" وقال: "سائر العمل وهذه الأصوات من الله"^(١).

إن المدقق في كلام ابن مضاء السابق سيعجب إن قلته له: إن كل عبارة ذكرها لم يفند فيها التقنيد الذي يشفي الغليل، خاصة في رده على سيبويه وابن جني، فهو لم يبين ما السليم إذا كان كلام سيبويه فاسدا، وطغى عليه الجانب العقدي في رده على ابن جني، ولم يشعر بطغيان الجانب العقدي في رأيه.

إن دعوة ابن مضاء اتجاه العامل جعلته يشن هجوما غير مبرر على النحاة، فلم يقدم بديلا لآراء النحاة - مثل ما زعم- الفاسدة، ولم يقدم تفسيراً واضحاً

١ الرد على النحاة، ابن مضاء، ٧٧-٧٨-٧٩.

العامل النحوي

لرفضه آراء النحاة. فعنده أن العاقل لا يقول بهذه النظرية فقط، وهي فاسدة، والنحاة خرجوا عن منطق العقل فيها، والعامل الذي تكلموا فيه لا وجود له، وكأنه يرى أن اللغة شيء مبعثر لا يقبل النظام أو التفسير، ولا يقبل من أحدهم تفسيره مهما كان دقيقا وسليما.

لقد كانت تعليقات ابن مضاء - ولا أقول حجج أو ردود- بعيدة جدا عن موضع كلام النحاة الأوائل ولا أبالغ إن قلت إن بعضها غير علمي، فهو يرى أن^(١):

١- العامل إما أن يعمل بالإرادة كالإنسان والحيوان، وإما أن يعمل بالطبع كالماء والنار، والعامل النحوي لا يعمل بالإرادة ولا بالطبع.

٢- العامل يجب أن يكون موجودا حين عمله، وعمل العامل النحوي لا يظهر إلا بعد انعدام العامل وذهابه فقولك: إن زيدا قائم، فزيد ظهر النصب عليه بعد انعدام (إن) والانتفاء من نطقها.

وبظني أن الأسباب التي دعت ابن مضاء لهذه الأقوال:

١- الخروج برأي جديد ومعارضة النحاة الأوائل؛ لأنه لم يفهم ما قصده فعلا، وسعى لهدم النظرية التي لم يفهمها منهم دون أن يشعر، ولم يقدم بديلا لها، وهذا أبعد الاحتمالات.

٢- التأثير العقدي عند ابن مضاء، فرفض النظرية لظاهريته، وهذا احتمال كبير؛ لأنه نسب كل شيء إلى مشيئة الله.

٣- صعوبة النحو لدى بعض المتعلمين، فدعوته كانت لتسهيل النحو وتيسيره، فالنحو التعليمي لا يجوز فيه الاختصاص، والمتخصص يمكنه الخوض بالعامل والعلة وغيرها، أما المتعلم الذي يريد معرفة النحو والإعراب فيكفيه الشيء اليسير، وهذا أقرب الاحتمالات؛ لأن ردود ابن مضاء لم تكن شافية كافية على النحاة وأسباب الرفض لم تكن دامغة.

١ المصدر السابق، ٧٨.

===== الباحث / أحمد بن سليمان الشمري =====

المبحث الثاني

علاقة التصرف الإعرابي والعامل بقضايا الفكر النحوي

يقول الدكتور علي أبو المكارم: "إن الفكر البشري في تطوره لا ينفصل عن الواقع المادي وحركته، وهما معا يمثلان وجهي التطور الحضاري الإنساني، بحيث يستحيل فصم علاقتهما دون إخلال بالقوانين العلمية وشرائط الموضوعية جميعاً"^(١)، ولقد عرف عن العرب الدقة، والدقة في الوصف والتعبير والحياة الخاصة والعامية، فالإنسان الذي يصف الناقة وصفا مدهشاً ويصف الصحراء والمطر لم يكن إنساناً عادياً. وإن رب العالمين جل جلاله لما أنزل القرآن عليهم كان معجزة وتحدياً للعرب، وإلا لم يكون تحدياً ومعجزة وحالهم حال الأمم الأخرى بالنسبة للغة؟ أو لم لم ينزل على أمة أخرى لها لغتها وخصائصها؟ فالعرب لم يكونوا مثل سائر الأمم في التعامل اللغوي، واختيار رب العالمين لهم وتحديهم بالقرآن دليل على ذكائهم اللغوي.

فقد لاحظ العربي بذكائه وبسليقته الرائعة وملكته الباهرة أن هناك ثنائية تتم في كل تركيب بين المعاني والمباني، فعند نطقه: ضرب زيد عمراً أو زيد قائم، كان يستشعر أن آخر كل كلمة يلتزم فيها بحركة معينة، تتبدل وفق أوضاع التركيب، فما كان فاعلاً قد يأتي مفعولاً وما دل على المضي قد يأتي دالاً على الحال والاستقبال.

وهذا العربي أدرك أن هناك علاقة بين المعاني وتلك الحركات وذلك من كثرة ألفته للغة نطقاً وسمعا وتفكيراً، فالفاعلية مثلاً لها نغمة الضمة، والمفعولية لها نغمة الفتحة، والمجرورات لها نغمة الكسرة. وهذا الإدراك الراقى لا يستغرب من

١ أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ٣١٦.

العامل النحوي

أمة لغوية عظيمة يقول ابن قتيبة: "فإنه ليس في جميع الأمم أمة أوتيت من العارضة والبيان واتساع المجال ما أوتيته العرب"^(١).

يقول الدكتور صبحي الصالح: "إن أدلة كثيرة تقوم على شعور العرب بوراثتهم لغتهم، فهذه أمارات الإعراب باطرادها وسلامتها، واضحة فيما صح من أشعار الجاهليين، وذلك هو التصرف الإعرابي ما فتئ يراعى بدقة بالغة حتى أوائل القرن الثالث الهجري"^(٢).

إن إدراك الفكر النحوي خلال فترة النشأة لهذا الملمح التفكيرى - مراقبة الاستعمال العربي - على مستوى المفردات أو التركيب، يدل على رصانة هذه الفكرة التي من خلالها ضبط النص العربي المسموع لاحقاً من خلال أقيسة محددة. وهذا الملمح الفكرى في بدايته جاء ملاحظاً في ذهن دون تععيد.

والفكر النحوي هو: "ذلك النتاج الذي استخرجته عقول النحاة العرب من خلال التفكير في اللغة وتعمق النظر فيها والوقوف على طريقة العرب في لسانها ومعهود خطابها وفق أسس ومبادئ ومنطلقات منهجية بنوا عليها ذلكم الفكر، ويمثله في الحضارة العربية الإسلامية: تراث ضخم من القواعد والضوابط والتفاسير والتعليقات التي حاول بها نحاة العربية إدراك سر هذه اللغة الشريفة في أساليبها وتراكيبها وانتظامها وفق مستويات من التفكير يمكن تمثيلها بالنظر في ذلكم النتاج"^(٣).

فالإنسان العربي مدرك لأحوال الكلمة وأوضاعها والعلاقات الداخلية بين أجزاء التركيب ويفقه مسالك الكلام والفصاحة فليس لديه شيء يتفنن به غير اللغة، فلا يمكن أن يجهل أن من قام بالفعل اختير له الضمة ومن وقع عليه الفعل اختير له

١ تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة ١، ٢.

٢ دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ١١٩.

٣ ضوابط الفكر النحوي، محمد الخطيب، ٣٢/١.

===== الباحث / أحمد بن سليمان الشمري =====

الفتحة وهكذا، يقول ابن قتيبة: "فالخطيب إذا ارتجل كلاما في نكاح أو حمالة أو تحضيض لم يأت به من واد واحد، فيختصر تارة إرادة التخفيف، ويطيل تارة إرادة الإفهام..... وتكون عنايته بالكلام على حسب الحال، وقدّر الحفل، وكثرة الحشد، وجلالة المقام"^(١).

ولا بد من الإشارة إلى أنه قد حدث تحول فكري في النحو في مراحل، أهمها المرحلة الأولى التي تبدأ منذ نشأة التفكير النحوي والمحاولات المختلفة للكشف عن الظواهر اللغوية ووضعها في قواعد نحوية. وتنتهي هذه المرحلة بالخليل بن أحمد الذي يعد قمة هذه المرحلة في تحديد الأصول العامة للبحث النحوي وتقنينها وتطبيقها جميعا، وقد استطاع البحث النحوي في هذه المرحلة أن يكشف عن الظواهر الرئيسية للغة العربية، وكان أول ما اكتشف ظاهرة التصرف الإعرابي^(٢). إن تفسيرهم لظاهرة التصرف الإعرابي اعتمدوا فيها على تصورهم لفكرة العامل النحوي لصياغة قانون ضابط، لأن العامل: "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"^(٣).

والملاحظ أن النحاة الأوائل مع إدراكهم لحقيقة العامل، لم يقدموا تعريفا جامعاً مانعا للعامل، وإنما بينوا مظاهره في مصنفاتهم وكتبهم، ويعلل الدكتور رياض الخوام ذلك بقوله: "علمهم لم يعرفوه لبدايته عندهم، فهو غني عن التعريف الدقيق، وأما المتأخرون فقد عرفوه ووضحوه"^(٤)، وقد ذكر أن: "دراية ومعرفة العربي صاحب السليقة بالشكل والمعنى معا، هي البذرة التي أنبتت فكرة العامل"^(٥).

١ تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ١٣.

٢ تقويم الفكر النحوي، علي أبو المكارم، ٨٢.

٣ التعريفات، علي الجرجاني، ١٤٥، باب العين.

٤ نظرية العامل في النحو العربي - تفعيد وتطبيق -، رياض الخوام، ١٣.

٥ المصدر السابق، ١٠.

العامل النحوي

إن أصل فكرة العامل ما لاحظته الدرس النحوي من مواقع الألفاظ في العبارة والجملة عموماً، فلا يمكن أن تكون الألفاظ نشرت دون نظام يحكمها، يقول الدكتور مصطفى حميدة: "فجعل النحاة العامل جوهرًا موجداً لاختلاف العلامات الإعرابية، كما جعلوه موجداً لاختلاف المعاني النحوية داخل الجملة كالفاعلية والمفعولية والإضافة، ولما ذهبوا إلى أن اختلاف العلامات الإعرابية، الناتج عن اختلاف العامل يؤدي إلى الإبانة عن المعنى، اتفقوا على مصطلح الإعراب"^(١).

فالعامل يمثل القانون أو الضابط الذي تُرتب الكلمات بناءً عليه، وهو أداة استعانة لإدراك العلاقات بين عناصر التركيب ومدى الارتباط بين أجزاء الكلام، لذلك: "ألزم النحاة أنفسهم بمنهج يقوم على تصور عمل نحوي يجري داخل الجملة، ويقتضي بالضرورة وجود أطراف ثلاثة هي العامل والمعمول والحركة الإعرابية: رمز العامل في المعمول، واستناداً إلى هذا التصور فسروا ظواهر بناء الجملة، واستنبطوا القواعد التي تحكمها"^(٢)، مما جعل العامل أساساً وصلب النحو، أو كما يقول الدكتور عبد الراجحي: "كان ولا يزال حجر الزاوية في النحو العربي"^(٣)، وهكذا يمكن أن أقول أن التصرف الإعرابي أو ظاهرة الإعراب لوحظت وفُكر بها ويُبحث عن سبب لها فوجد العامل.

إن نظرية العامل أُلقت بظلالها على الدرس النحوي في الخلافات، والتبويب والتأليف، والاحتجاج، وتحديد التعاريف والحدود، وصياغة المصطلحات النحوية، فتجد الاهتمام بأمر العامل والعناية به في أغلب الأبواب النحوية.

وطبع النحو العربي بطابع الخلاف الذي قد يصل أحياناً إلى الخلاف الفلسفي في بعض الأحيان، وصار الخلاف سمة من سماته، واحتل العامل موضعاً بارزاً

١ نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مصطفى حميدة، ٢٣.

٢ المصدر السابق، ٢٨.

٣ النحو العربي والدرس الحديث، عبد الراجحي، ١٤٧.

===== الباحث / أحمد بن سليمان الشمري =====

من هذا الخلاف حتى قيل: " أتى على النحاة زمان قاسوا فيه استيعاب بعضهم بمقدار ما يلمون من مشكلات الأعمال"^(١). فقد عالج كتاب الإنصاف للأنباري كثيرا من القضايا التي تدور حول العامل.

وليس بغريب أن منهج النحاة العرب في التصنيف والتبويب قام على رعايته للعامل والنظر فيه، فعلى ضوء نظرية العامل وزعت بعض الموضوعات في بابين، وتفرقت الأدوات التي لها معنى واحد على عدة أبواب؛ لأنه قد نظر إليها من جهة ما تحدثه من أثر إعرابي.

ولا يعد ذلك عيبا للعامل ولا للمصنفين سواء المتقدمين أو المتأخرين ولكن هذا التبويب والتصنيف مرجعه مراعاة العامل والنظر فيه أكثر من غيره، ومثال ذلك انضمام (ليس) لباب (كان) مع ما بينهما من تباين وتناقض، وضمو (ما) و(لا) و(لات) و(إن) ملحقة لباب (كان)؛ لأنها في العمل تشبهه كان، و(ليس) تظهر مرة أخرى في باب الاستثناء مثلا.

والمنتبع للأساليب والصيغ العربية المقبولة يلاحظ أنها قد اكتسبت مشروعيتها وعدم سُمها بالشدوذ والقلة والندرة من مطابقتها لقضايا العامل وضوابطه، وأن أكثر الأساليب التي يقع الاعتراف بصحتها لا تكتسب هذا الحكم لمجرد كونها من المسموع عن العرب، وإنما تكتسبه من خضوعها للإعمال، وقد قال النحاة عن صيغ عربية مسموعة أنها لغة رديئة أو قبيحة، ومن أجل ذلك فقد كان كل نحوي يريد إقرار فصاحة أسلوب معين أن يدمغه بحجج الأعمال؛ ليرد على كل من يقف ضد ذلك الأسلوب، ومثال ذلك رأيهم أن (لن) مركبة من (لا) و(أن)^(٢). وطريقة عرضهم للمسألة وحجاجهم فيها.

١ نظرية العامل في النحو العربي، مصطفى حمزة، ١٦.

٢ انظر لهذه المسألة في الكتاب، سيبويه، ٥/٣، والمغني، ابن هشام، ٥٠٢/٣.

العامل النحوي

أما عن مسألة التعاريف والحدود فكتب النحو مليئة بالتعاريف التي تدل على تحكم العامل بوضع هذه الحدود والتعاريف، بل يوضع العامل وسط التعريف أو الحد أحيانا، ومجرد النظر إلى تعريف الإعراب والمبتدأ والمعرب والمبني والابتداء -مثلا- يتضح لك مدى التأثير^(١)، وبالنسبة لصياغة المصطلحات النحوية فلا شك أن العامل لعب دورا مهما لا يقل عن دوره في مسائل التوبيخ والتعريف والحدود، فمصطلح الإلغاء والعمل والنسخ والاشتغال والتنازع والتعدي واللزوم دليل واضح على إيجادها واستجلابها من تأثيرهم بالعامل.

يقول الدكتور محمد الخطيب: " إن العامل مفهوم ذهني يفسر علاقة التلازم الضروري بين الكلمات داخل الجملة وفقا لثنائية (العوامل والمعمولات) وهذه العلاقة التلازمية تجعل من العامل في الفكر النحوي مصطلحا يعبر به عن اقتران بين عنصرين بينهما ارتباط معنوي، ينشأ عن اقترانهما معنى تركيبى، يشير إليه تغيير شكلي في أواخر العنصر الثاني منهما، فإذا كان العنصر طالبا لغيره، كان عاملا فيه، وإذا كان مطلوبا من غيره كان معمولا له"^(٢).

١ ينظر: اللمع، لابن جني، ٢٥، والتسهيل لابن مالك، ١/٢٨٧، والمقرب لابن عصفور، ١٢٢ وغيرها من كتب النحو.

٢ ضوابط الفكر النحوي، محمد الخطيب، ٢/٢٠.

المبحث الثالث

ماذا جرت نظرية العامل

إن موضوع نظرية العامل من أشد الموضوعات النحوية التي طالها النقد والإنكار، لا سيما في العصر الحديث، ولقد دارت مآخذ الناقدین الذين اعترضوا على منهج النحاة في التعامل مع فكرة العامل حول المغالاة في موضعة العامل وإعطائه القداسة الهائلة.

ورأى فريق الناقدین أن اعتماد الفكر النحوي على نظام العوامل في ضبط العربية أدى إلى^(١):

١- رفض بعض الأساليب المنقولة عن عرب يتكلمون الفصحى بالسليقة وتخطئتهم.

٢- مراعاة التناسق الداخلي لنظام العوامل أدى إلى تشريع أساليب لم تسمع من العرب وخاصة في بابي التنازع والاشتغال.

٣- تخيل عناصر لغوية غير موجودة في اللفظ مثل القول بالتقدير الذي يلجؤون إليه لتصحيح رأي قالوا به، والتقدير أمر غير واقعي، فحين يقول النحاة بالتقدير فهم يفترضون وجود شيء غير موجود أصلاً.

وسأعرض بعض وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد (التصرف الإعرابي)، وهذه الوسائل من قضايا التفكير النحوي المصاحبة للتقعيد، فقد هدف التأويل بمظاهره لطرده القواعد وإبقاء العامل، فمن المعلوم أن تقعيد النحو صاحبه قضايا فكرية سعت إلى هدف واحد وهو طرد القواعد النحوية، فالمادة المسموعة عند النحاة هي موطن أخذ ورد، فالأخذ كان مضبوطاً بالشائع في كلام العرب،

١ ينظر في: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، ٢٩ والنحو العربي نقد وتوجيه لمهدي المخزومي، ١٩ ودراسات نقدية في النحو العربي لعبد الرحمن أيوب، ٥٢ وضوابط الفكر النحوي، لمحمد الخطيب، ١٧٣/٢.

العامل النحوي

والرد لما خرج عن الشائع. وهذا الأخذ والرد من خلال قانون ضابط، إذ سعى النحاة قدر المستطاع لرد وأخذ الكلام حسب معايير معينة معروفة.

١- بعض مظاهر التأويل:

أ- قضايا التقدير والحذف والزيادة:

لجأ النحاة لعلاج ما أحسوا به من قصور القواعد النحوية المنظمة لظاهرة التصرف الإعرابي عن الواقع اللغوي إلى الحذف والتقدير، ولم يقفوا عند ذلك فقط، بل لجأ كثير منهم إلى دعوى وجود زيادات في الصيغ والتراكيب، فيرى الدكتور علي أبو المكارم أن: "هذه القضايا جردت النص من خصائصه وأغفلت مقوماته، وما يأتي به النحاة ما هو إلا صورة ذهنية للنص وليس النص نفسه، ويرى الزيادة مكملة للحذف؛ إذ الحذف يُزعم سقوط بعض المعمولات في الغالب، وفي الزيادة يُدعى حذف بعض العوامل حتى لا يضطر النحوي إلى تقدير معمولاتها"^(١).

إن الزيادة التي تحدث بها الدكتور علي أبو المكارم لا يقر بإلغاء وجودها بالكلية، إذ يقول: "والقول بالزيادة موجود بالفعل في النحو"^(٢)، ولكنه حدد صيغ الزيادة التي قال بها النحاة، مشيراً إلى أنها (دعوى) ومنها: زيادة الباء في المبتدأ والخبر وخبر ليس، وذكر أمثلة كثيرة على ذلك. بل إن مسائل التقدير والحذف أوصلتهم أحياناً إلى سوء التقدير والتكلف ومن ذلك إنكارهم أن يتقدم معمول اسم الفعل عليه، لأنه فرع والفرع أقل من رتبة الأصل.

ب- قضايا التقديم والتأخير:

وقضية التقديم والتأخير من القضايا الفكرية التي لجأ إليها النحاة لتأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب، وقد ذهب بعضهم إلى أن: "النحاة جعلوا من القاعدة محط ارتكاز بما تفرضه من نظام بين أجزاء التركيب، في تصور خاص

١ أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ٢٦٧.

٢ المصدر السابق ٢٧٢.

===== الباحث / أحمد بن سليمان الشمري =====

لا يتناول فيها خصائصها الموجودة بالفعل، وما تكشف عنه هذه الخصائص من نظم محددة في العلاقة بين الصيغ من حيث الرتبة والترتيب والتوالي جميعا، وما تكشف عنه من اختلاف بينها وبين القواعد المنظمة لها في النحو ودعاوى التقديم والتأخير قد تكون وسائل مستقلة لإعادة صياغة المادة بغية تأويلها، وقد تكون متصلة بأسلوب أو أكثر من أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي^(١).

ومسائل التأويل التي ينتقدها بعضهم أتت لحفظ اللغة من الاضطراب، فلولاها لم تطرد القواعد اللغوية والنحوية وانخرم كثير منها، بل على العكس تعد ميزة من ميزات اللغة العربية على سائر اللغات.

٢ - كثرة الافتراضات والتناقض:

وهاتان القضيتان من أخطر القضايا التي جلبها العامل، إذ الأمر فيهما أكثر من غيرهما بالنسبة لما جلبه العامل، فكثرة الافتراضات توصلنا لخطورة الافتراض والوقوع في المحذور الذي يمكن للنحوي أن يتصوره، يقول الدكتور علي أبو المكارم: "إن تحليل التصور النحوي للعلاقة بين الظاهرة اللغوية والحكم النحوي المقنن لهذه الظاهرة يستلزم بالضرورة دراسة أطراف هذا التصور دون الانزلاق إلى خطر الافتراض..... فالحكم الكلي على المثال لم يتم التوصل إليه باستقراء كافة الجزئيات"^(٢)، فمثال ذلك بناء (هنا) لأنها تشبه حرفا كان ينبغي أن تنطقه العرب ولم تنطقه، فالذي يكون في ذهن النحوي وإن كان افتراضا علينا الإقرار به وهذا - بطني - بعيد، وكذلك كثرة الافتراضات بتسمية كذا بكذا، ومثاله لو سمينا (امرأة) زيدا، أو سمينا قد أو هل^(٣).

١ المصدر السابق، ٢٥٠.

٢ تقويم الفكر النحوي، علي أبو المكارم، ٢١٤-٢١٥.

٣ انظر المقتضب ٢٣٩/١، وشرح المفصل ٢٨٣/٣، شرح ابن عقيل، ٣٢/١.

العامل النحوي

أما التناقض فيقع في مواضع كثيرة جاء فيه كلام النحاة على اختلاف من الظواهر اللغوية والحكم الثابت لديهم، فاسم الفاعل لدى النحاة يعمل عمل الفعل ويصبح عاملاً، ويشترطون له ألا يكون مصغراً أو موصوفاً؛ لأنه يقترب من الاسم أكثر من الفعل وهو عامل عمل الفعل، ويشترطون له أن يكون منوناً لكي يعمل والتونين من خصائص الأسماء.

٣- توسيع الخلاف النحوي:

إن اختلاف أهل العلم سنة كونية حميدة، وسمة محمودة، واختلاف العلماء في شتى العلوم موجود ظاهر لا ينكره ناكر، وعلم النحو ليس علماً مستقلاً عن العلوم الأخرى، فحاله حال غيره من العلوم. ولو تتبع باحث القضايا النحوية المختلف فيها في النحو العربي، لوجد أغلبها يتعلق بالعامل أو ما يدور حوله. إما بحث عن عامل أو أثر ذلك العامل أو موقع المعمول وهكذا. وصار الاختلاف بين النحاة منهجاً أُلّف فيه كتب عديدة، يقوم بعضها على إسقاط وتضعيف رأي الآخرين أو تدعيم رأيه وتوجيه التوجيه السليم، وهذا الأمر صحيح أن العامل جلبه وسببه، ولكن بطني يعد هذا الاختلاف ميزة وحسنة للعامل غفل عنها ناقداً نظرية العامل بل عدوه مثلبة.

إن الاختلاف سنة كونية حميدة كما ذكرت في بداية الفقرة السابقة، فلم يكون عيباً في النحو فقط؟ إن اختلاف النحاة فيما بينهم أوصل لنا كثيراً من الاستعمالات والألفاظ التي لولا هذا الاختلاف لم ترد إلينا، بل الاختلاف وسع دائرة الاستعمال وجوز كثيراً من الاستخدامات، وحفز العلماء على التأليف وزاد من مصنفاتهم، ولا أكون مبالغاً في قولي: إن الاتفاق في الرأي وعدم الاختلاف فيه بين النحاة، يمكن أن ينسي ويهمل كثيراً من اللغة واستعمالاتها.

===== الباحث / أحمد بن سليمان الشمري =====

٤ - حتمية النظرية:

يقول الدكتور علي أبو المكارم: "أحاط النحاة فكرة العامل بكم مهول من القداسة، وجعلوها نظرية قطعية حتمية، ليس لنا فيها نظر أو أخذ، وبهذا عطلوا الترجيح والافتراح؛ ففي التفسير الدلالي الذي يقدمه النحاة لظاهرة التصرف الإعرابي تقرر أن تغير الحركات إنما يرتبط بما يقصد بها من معنى، وبناء على ذلك فرض النحاة المؤثر والمتأثر والأثر أي الحركة المتغيرة، وبمقتضى هذا التصور أصدر النحاة عددا من الأحكام العامة أهمها: حتمية وجود الأطراف الثلاثة معا، غير أن هناك صيغا تتغير حركتها دون أن يكون وراءها عامل أحدث هذا التغير، مما اضطر النحاة إلى اصطناع التأويل"^(١).

إن حتمية النظرية قيل عنها من الأمور التي جلبها العامل، وهذا الأمر أظنه غير سليم؛ لأن نظرية العامل ما هي إلا اجتهاد من العلماء الأوائل لتفسير الواقع اللغوي، وهناك فرق كبير بين الفرض والجلب، فكيف القول أن العامل جلب حتمية نظرية العامل؟ ذكرت أنها تفسير من علماء عظام كبار أتوا به، وفرض نفسه على اللغة؛ لأنه سليم ومعقول، والمدار واسع لمن يأتي بنظرية غير هذه النظرية أو تفسير للواقع اللغوي غير تفسير العلماء السابقين، تطمئن له النفوس وتطرد القواعد اللغوية فيه.

واختلف جملة وتفصيلا في كون نظرية العامل أتت بالحتمية أو جعلت بعض المتأخرين مقيدين أو مكبلين، ولكن ما يقبله العقل ويمكن الارتياح له أن نظرية العامل فرضت نفسها، ولم يستطع أحد أن ينقضها أو يأتي ببديل لها، وكلام الدكتور علي أبو المكارم -رحمه الله- مردود عليه فهو في نهاية حديثه لجأ دون أن يشعر إلى التأويل الذي انتقده سابقا.

١ نقلته بتصريف واختصار من تقويم الفكر النحوي لعلي أبو المكارم، ٢١٦-٢١٧-٢١٨.

المبحث الرابع

موقف المحدثين من نظرية العامل

لقد تباينت آراء المحدثين في نظرية العامل، فمنهم من سار على نهج القدماء بتأكيد وجود العامل والتمسك به، ومنهم من دعا إلى إلغاء العامل وانقسموا اتجاهين:

الأول: يدعو إلى هدم النظرية، دون تقديم بديل عنها، وكان من أشهرهم الدكتور شوقي ضيف الذي يدعو إلى: " الانصراف عن نظرية العامل، وما يتعلق بها من شروط وتبني آراء ابن مضاء في تنحية العامل عن التصنيف في النحو؛ لأن إلغائها سيريح الدارس من الافتراضات، والتأويل، والتقدير التي تتعارض مع واقع اللغة.... وإلغاء العامل سيعود بفوائد كثيرة على الدارسين"^(١)، وقد اكتفى بإعجابه لدعوة ابن مضاء، ورفض نظرية العامل دون تقديم بديل عنها، سوى اجتهادات بسيطة في إعادة تنظيم وإلغاء بعض الأبواب النحوية، وإلغاء علامات الإعراب الفرعية^(٢).

وأرى أن هذا المديح لدعوة ابن مضاء لا فائدة منه إن لم يبرر أو يفسر، أو على الأقل يعضد بآراء وأقوال غيره، فشوقي مثلاً: دعا بمبحث مستقل إلى "حاجة النحو إلى تصنيف جديد"^(٣) نخلص الناس فيه من صعوبات النحو التي بينها لنا ابن مضاء، ولم يقدم أو يمهد لنا ما التصنيف المتصور لديه.

الثاني: يدعو إلى هدمها، لكنه قدم بدائل عنها، وقد حاول أصحاب هذا الاتجاه إلى إلغاء العامل النحوي نهائياً، ولم يصلوا إلى مبتغاهم لضعف بدائلهم المقدمة، وأشهر أصحاب هذا الاتجاه هما: إبراهيم مصطفى وتمام حسان.

١ الرد على النحاة، مقدمة المحقق شوقي ضيف، ٤٨.

٢ تجديد النحو، شوقي ضيف، ١١.

٣ الرد على النحاة، مقدمة المحقق شوقي ضيف، ٤٦.

===== الباحث / أحمد بن سليمان الشمري =====

١- إبراهيم مصطفى: وقد تأثر بأقوال ابن مضاء ويلتقي معه بثورته على العامل، ويدعو إلى القضاء عليها فيقول: "لن تجد هذه النظرية من بعد، سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة ومن استمسك بها فسوف يحس ما فيها من تهافت وهلهة... وتخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خير كثير، وغاية تقصد، ومطلب يسعى إليه"^(١).

قدم إبراهيم مصطفى نظرية المعاني التي دعا إليها، وتعني أن: "العلامة الإعرابية تفصح عن المعنى الذي أراده المتكلم، فالعلامة تتغير وفق تغير المعنى لا حسب العامل المؤثر، ودعا إلى دراسة علامات الإعراب على أنها دوال على معان، فعد الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة والفتحة ليست بعلامة إعراب، بل هي حركة خفيفة مستحبة ينتهي إليها الكلام وهي بمثابة السكون عند العامة"^(٢).

قد جاء إبراهيم مصطفى بشيء غريب عجيب، اصطدم من أجله بالأصول التي فر منها، ولا أرى وجها سليما لما قاله؛ لأن آراءه ليست مطردة وسهلة النقض، فهناك مسند إليه ليس مضموما، وأيضا يمكن أن تظهر الكسرة على غير المضاف إليه أو المجرور، والفتحة التي جعلها بمثابة السكون، ألغت الحاجة إلى السكون أصلا، والوقف سمة من سمات الفصحى، بل على العكس الفتحة حالها الضمة والكسرة وتدل على المعنى وتوضحه، ففي قولك: ضرب الرجل موسى وضرب الرجل موسى، الفتحة غيرت المعنى ووضحته، ودونها المعنى يلتبس.

٢- تمام حسان: استبعد تمام حسان نظرية العامل ونقد قصورها في تحديد المعاني، ورأى أن: "الأخذ بها ما هو إلا تقليد للسلف على علاته"^(٣)، وانتقد

١ إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ١١٤.

٢ المصدر السابق، ٤٢.

٣ اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ٢٠٧.

العامل النحوي

أيضا إبراهيم مصطفى بنظريته وذكر أن: "فهمه مبهم قاصر لطبيعة هذه الحركات"^(١)، وقد جاء بنظرية تضافر القرائن، ورفض أن تكون العلامة الإعرابية بمفردها معينة على تحديد المعنى، وإنما هناك مجموعة قرائن أخرى تتضافر لتؤدي المعنى، منها المعنوية مثل الإسناد والتخصيص، واللفظية مثل الرتبة والصيغة والمطابقة، وهي بنظره: "تغني عن العوامل التي أتى بها النحاة لإيضاح قرينة لفظية واحدة وهي العلامة الإعرابية"^(٢).

إن ربط النحاة الأوائل بين العامل والعلامة الإعرابية لا يعدو كونه جزءا يسيرا في بداية الأبواب النحوية لبيان أثر العامل، وأما القرائن التي سماها تمام بتسمياته فلم تكن غائبة عن أذهان النحاة الأوائل فقرينة الصيغة موجودة عندهم مثل الفعل يعمل في الاسم، وكذلك أن يكون الفعل مسندا إلى الاسم وهذه قرينة الإسناد وكذلك المطابقة والرتبة وغيرها، وكلام تمام عن القرائن فيه شيء من التسليم للإعمال وقواعد وإن كثرت ضوابطه، ولكن قرائنه التي ظن أن النحاة أهملوها لم تسعفه ليبين ويفسر اختلاف العلامات الإعرابية تفسيراً مقبولاً، فهي بظني ليست بديلة عن العامل بقدر ما هي إقرار به.

١ المصدر السابق، ١٨٥.

٢ المصدر السابق، ٢٣١.

===== الباحث / أحمد بن سليمان الشمري =====

الخاتمة

يمكن أن أوجز نتائج هذا البحث في عدة نقاط:

- ١- نظرية العامل أكبر بكثير مما جاء في تحديدها من قبل ابن مضاء والمحدثين، فهي ضابطة للغة العربية على سعتها وشمولها.
- ٢- نقد نظرية العامل ووصفها أنها جلبت عوائق ومشكلات مثل الحذف والتقدير فيه مبالغة، فالتركيب اللغوي للعربية متضمن لهذه الوجوه وهذه ميزة من ميزات العربية.
- ٣- دعوة ابن مضاء لإلغاء العامل لم تكن ذات منهج رصين، فهو تعامل مع النحاة على ظاهر قولهم وعباراتهم، لذلك لم يكتب لدعوته الاستمرار والنجاح وبقيت نظرية العامل.
- ٤- كانت نظريات المحدثين ومحاولاتهم قاصرة غير واضحة، لم تقدم تفسيرات متكاملة لقضية الإعراب، ولم تبلغ الغاية بأن تكون بديلة لنظرية العامل.
- ٥- مسببات إلغاء العامل لم تتضح عند ابن مضاء والمحدثين، وأسباب الرفض لم تكن قوية، وإن كنت قد قدمت سببا لابن مضاء وهو صعوبة النحو وتيسيره للدارسين والفصل بين النحو التعليمي والتخصصي، إلا أن المحدثين ومحاولاتهم أتت دون التحقق من مراد ابن مضاء.

**

ثبت المصادر والمراجع

- إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٤ م.
- أصول التفكير النحوي، لعلي أبو المكارم، ط١، القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٦ م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق محمد عاطف التراس، ط١، القاهرة: دار السلام، ٢٠١٨ م.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، بيروت: المكتبة العلمية.
- تجديد النحو، لشوقي ضيف، ط٦، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢.
- التعريفات، لعلي الجرجاني، حققه جماعة من العلماء، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣.
- تقويم الفكر النحوي، لعلي أبو المكارم، القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٥ م.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط١، بيروت: عالم الكتب، ٢٠٠٦ م.
- دراسات في فقه اللغة، لصبحي الصالح، ط١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠ م.
- دراسات نقدية في النحو العربي، لعبد الرحمن أيوب، الكويت: مؤسسة الصباح.
- الرد على النحاة، لابن مضاء، تحقيق شوقي ضيف، ط٢، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢ م.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق أحمد السيد سيد، القاهرة: المكتبة التوفيقية.
- شرح العوامل المئة، لخالد الأزهرى، تحقيق البدر اوي زهران، ط٢، القاهرة: دار المعارف.

===== الباحث / أحمد بن سليمان الشمري =====

- شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، ط٢، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٩٩٩م.
- شرح الكافية، للرضي الاسترأبادي، تحقيق يوسف حسن عمر، ط٢، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ١٩٩٦م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق عبد اللطيف الخطيب، ط١، الكويت: دار العروبة، ٢٠١٤م.
- ضوابط الفكر النحوي، محمد عبد الفتاح الخطيب، ط١، القاهرة: دار البصائر، ٢٠٠٦م.
- العوامل المئة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق أنور الداغستاني، ط١، بيروت: دار المنهاج، ٢٠١٧م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، لمهدي المخزومي، ط٢، بيروت: دار الزائد العربي، ١٩٨٦م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٦م.
- لسان العرب، لابن منظور، ط٨، بيروت: دار صادر، ٢٠١٤م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، لتمام حسان، ط٥، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٦م.
- اللمع، لابن جني، تحقيق فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، تحقيق عبد اللطيف الخطيب، ط١، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠م.
- مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ..
- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، بيروت: عالم الكتب.
- المقرب، لابن عصفور، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

العامل النحوي

- النحو العربي والدرس الحديث، لعبده الراجحي، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٩م.
- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، لمحمد عرفة، ط١، مصر: مطبعة السعادة، ١٩٣٧م.
- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، لمصطفى حميدة، ط١، مصر: الشركة المصرية العالمية للنشر، ١٩٩٧م.
- نظرية العامل في النحو العربي، لرياض الخوام، مجمع اللغة العربي، ٢٠١٤م.
- نظرية العامل في النحو العربي، لمصطفى حمزة، ط١، مكتبة لسان العرب، ٢٠٠٤م.

* * *